

الذهب يتراجع بعد بيانات التضخم الأمريكية



الذهب يتراجع

انخفضت أسعار الذهب أول أمس بعدما لم تقدم بيانات التضخم الضعيفة وبيانات إنفاق المستهلكين في الولايات المتحدة الكثير لخفض التوقعات برفع أسعار الفائدة في ديسمبر كانون الأول.

وبحلول الساعة 1831 بتوقيت جرينتش انخفض الذهب 0.3 بالمئة في المعاملات الفورية إلى 1283.61 دولار للأونصة.

وأغلقت عقود الذهب الأمريكية الآجلة منخفضة 3.90 دولار، أو ما يعادل 0.3 بالمئة، إلى 1284.80 دولار للأونصة لتصل الخسائر إلى 2.8 بالمئة في سبتمبر أيلول وإن كان المعدن مرتفعاً 2.9 بالمئة خلال الربع.

ويتجه الذهب في المعاملات الفورية إلى الانخفاض ثلاثة بالمئة في سبتمبر أيلول في أكبر خسارة شهرية منذ بداية العام بعدما صعد الدولار.

بيد أنه متجه إلى اختتام الربع مرتفعاً حيث زاد في يوليو تموز وأغسطس آب لأسباب منها التوترات الجيوسياسية، بما في ذلك الاختبارات الصاروخية التي أجرتها كوريا الشمالية.

وأظهرت بيانات أمريكية أن التضخم ظل

ضعيفاً في أغسطس آب في الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر الأسعار الخاص بإنفاق المستهلكين الأساسي 1.3 بالمئة على أساس سنوي بعدما ارتفع 1.4 بالمئة في يوليو تموز.

ومن بين المعادن النفيسة الأخرى، ارتفع البلاتينوم 0.8 بالمئة إلى 936.20 دولار للأونصة، وصعد المعدن 11.3 بالمئة خلال الربع و38 بالمئة منذ بداية السنة.

وانخفض البلاتين 1.1 بالمئة إلى 909.74 دولاراً للأونصة. ويتجه المعدن لتسجيل هبوط نسبته 8.7 بالمئة في سبتمبر أيلول.

وتجاوز سعر البلاتينوم سعر البلاتين لليوم الثالث على التوالي بعدما بلغ السعران حد التعادل يوم الأربعاء للمرة الأولى منذ عام 2001.

ونزلت الفضة 0.6 بالمئة إلى 16.73 دولار للأونصة، ونتيجة لتكبد خسارة شهرية نسبتها 5.1 بالمئة وإنهاء الربع على ارتفاع بنسبة 0.6 بالمئة.

النفط يرتفع في موجة صعود تقوده صوب أفضل أداء في الربع الثالث خلال 13 عاماً

ارتفعت أسعار النفط في تسوية تعاملات أول أمس بعد موجة صعود فعل عدم الاستقرار الجيوسياسي في إقليم كردستان العراق الذي ساعد برنت على تحقيق أقوى أداء في الربع الثالث منذ عام 2004.

وارتفع خام القياس العالمي مزيج برنت 13 سنتاً، أو ما يعادل 0.2 بالمئة، في نسوية التعاملات إلى 57.54 دولار للبرميل محققاً مكاسب فصلية

في الربع الثالث بنحو 20 بالمئة، وعلى أساس أسبوعي ارتفع 1.2 بالمئة. ويبلغ العقد أعلى مستوى في أكثر من عامين في وقت سابق من هذا الأسبوع مما نتج عنه مكاسب للأسبوع الخامس، وهذا الأداء هو أطول موجة صعود أسبوعي منذ يونيو حزيران 2016.

وارتفع الخام الأمريكي 11 سنتاً في التسوية إلى 51.67 دولار للبرميل في أقوى ربع

«وول ستريت» تغلق عند مستويات قياسية جديدة بدعم من قطاع التكنولوجيا

ارتفع المؤشران ستاندر أند بورز 22402.75 وناسداك الأمريكيان إلى مستويات قياسية أول أمس بدعم من المكاسب التي حققتها أسهم قطاع التكنولوجيا في الوقت الذي اختتمت فيه جميع المؤشرات الكبرى الربع على مكاسب قوية.

وارتفع المؤشر داو جونز الصناعي 21.55 نقطة، أو ما يعادل 0.1 بالمئة، إلى 22402.75 نقطة في حين صعد المؤشر ستاندر أند بورز 500 بمقدار 9.17 نقطة، أو 0.37 بالمئة، إلى 2519.23 نقطة والمؤشر ناسداك المجمع 42.51 نقطة تعادل 0.66 بالمئة إلى 6495.96 نقطة.

الصين تقود النحاس صوب تحقيق مكاسب للربع الخامس على التوالي

انخفض النحاس أول أمس مع ارتفاع الدولار لكنه حقق مكاسب للربع الخامس على التوالي بفعل توقعات بقوة الطلب في الصين أكبر مستهلك للمعدن في العالم.

وانخفضت العقود الآجلة للنحاس تسليم بعد ثلاثة أشهر في بورصة لندن للمعادن 0.6 بالمئة في التسوية إلى 6481 دولاراً للطن لكنها كانت ارتفعت في وقت سابق إلى أعلى مستوى منذ 13 سبتمبر أيلول عند 6581 دولاراً. ويتجه المعدن الذي يستخدم

في الكهرباء والإنشاء صوب أطول موجة مكاسب منذ أن ارتفع على مدار خمسة فصول متتالية حتى نهاية الربع الأول من عام 2010. وبما ضغط على المعدن اتجاه الدولار صوب تحقيق أكبر مكاسب أسبوعي هذا العام مما جعل المعدن للوقوم بالعملة الأمريكية أعلى لثامن للمستثمرين من خارج الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تكون المصانع الصينية قد زادت نشاطها للشهر الرابع عشر على التوالي

«الشال» : «المالية» تؤكد استمرار الانخفاض في جانب الإيرادات

الموازنة في نهاية الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية حققت فائضاً بلغ نحو 488.938 مليون دينار

بلغ إجمالي الخصصات التي إحتجزتها في النصف الأول نحو 342.4 مليون دينار مقارنة بنحو 272 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت، أي ارتفعت بنحو 25.9%، ورغم أن ارتفاع إجمالي الخصصات قد يؤثر سلباً على قيمة صافي أرباح البنوك، إلا أنه تحوطاً مستحق في بقية تشغيل شبوها الكثير من عدم اليقين.

وبلغت أرباح البنوك التقليدية، وعددها خمسة بنوك، نحو 244.5 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 63% من إجمالي صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 6.6% مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي، بينما كان نصيب البنوك الإسلامية نحو 143.4 مليون دينار كويتي، ومثلت نحو 37% من صافي أرباح البنوك العشرة، ومرتفعة بنحو 12.2% عن مستواها في الفترة نفسها من العام الماضي، أي أن أداء الشق الإسلامي من البنوك خلال النصف الأول ظل ينمو بمعدلات أعلى، وبلغ مضاعف السعر إلى الربحية (P/E) لقطاع البنوك العشرة محسوباً على أساس سنوي، نحو 14.8 مرة، مقارنة بنحو 14.1 مرة للفترة نفسها من العام الفائت، وارتفع العائد على إجمالي الأصول المحسوب على أساس سنوي، إلى نحو 1.04%، مقارنة بنحو 0.98%، وارتفع معدل العائد على حقوق الملكية إلى نحو 8.3% مقارنة بنحو 7.9% للفترة نفسها العام السابق.

ويذكر «تقرير مركز الجمان» بأن نصيب «بنك الكويت الوطني» من صافي القروض والسلفيات، بلغ نحو 32.2%، و20% «بنك» أي أن الشان من البنوك استحوذاً على 52.2% منها، واحتقت البنوك الثمانية الأخرى باال من النصيب، أو بما نسبته 47.8%، أدائها بنك «وربة» بنسبة 2.5%، ثم «بنك الكويت الدولي» بنسبة 3%، وهما بكان إسلاميان.

وعند المقارنة ما بين أداء البنوك العشرة، استمر «بنك الكويت الوطني» في تحقيق أعلى قيمة في أرباح بين البنوك العشرة، بملوغها نحو 164.7 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 27 فلساً كويتي)، أو نحو 42.4% من صافي أرباح القطاع المصرفي، بارتفاع بنحو 9.3% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2016، وذلك لارتفاع عائدات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي، وحققت «بيت التمويل الكويتي» ثاني أعلى أرباح بنحو 81.6 مليون دينار كويتي (ربحية السهم 14.4 فلساً)، أو نحو 21% من صافي أرباح البنوك العشرة، وبنسبة نحو 15.2%، بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام السابق، نتيجة ارتفاع إيرادات الاستثمار وزيادة صافي إيرادات التمويل، وحققت «بنك وربة» أعلى معدل نمو في الأرباح وبنحو 45.4%، إذ بلغت أرباحه نحو 10.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 12 مليون دينار كويتي، أي بنحو 8.9%، وتحقق ذلك نتيجة انخفاض صافي إيرادات التمويل وارتفاع إجمالي الصروفات، وبذلك يكون البنك التجاري الكويتي وبنك الكويت التجاري الكويتي وبنك الكويت الدولي الوجدان اللذان تراجعتا أرباحهما من بين البنوك العشرة في النصف الأول 2017.



صافي أرباح «وربة» بعد خصم الضرائب بلغ نحو 2.5 مليون دينار البنك استمر بأدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 2.1 مليون دينار قطاع البنوك حقق نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016

بعد أن كانت نحو 89.9%، ونشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي إلى أن جميع مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعاً، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2016، إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص للبنك (ROE) إلى نحو 5.3%، مقارنة بنحو 1%، وارتفع مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) إلى نحو 5%، مقارنة بنحو 0.9%، وارتفع، أيضاً، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA)، حين بلغ نحو 0.4%، مقارنة بنحو 0.1%، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.5 ضعف مقارنة بنحو 1.8 ضعف.

«الأداء للجمع لقطاع البنوك - النصف الأول 2017

حقق قطاع البنوك، ويشمل 10 بنوك كويتية، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، نمواً ملحوظاً في صافي الأرباح مقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، إذ بلغت أرباح النصف الأول 2017، بعد خصم الضرائب وحقوق الأقلية، نحو 388 مليون دينار كويتي، وبارتفاع مقداره 30.8 مليون دينار كويتي، أو بنحو 8.6%، مقارنة بنحو 357.1 مليون دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016. وارتفع الربح التشغيلي للبنوك قبل خصم الخصصات بنحو 56.1 مليون دينار كويتي، أو نحو 3.3%، وصولاً إلى نحو 1.762 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.706 مليار دينار كويتي، وذلك نتيجة ارتفاع الإيرادات التشغيلية للبنوك بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي الصروفات، وانعكس الأمر مباشرة على ارتفاع قيمة صافي أرباح البنوك، وعند مقارنة أرباح الربع الثاني مع أرباح الربع الأول، نجدها انخفضت بنحو 2-%، وصولاً إلى نحو 192 مليون دينار كويتي، بينما ارتفعت بنحو 10.5% عند مقارنتها مع أرباح الربع الثاني من عام 2016.

وعلى الرغم من نمو الإيرادات، إلا أن البنوك الكويتية استمرت في تطبيق سياسة حزم الخصصات مقابل القروض غير المتكتملة،

للفترة نفسها من العام السابق، ونشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الموجودات سجل ارتفاعاً، بلغ قدره 371.1 مليون دينار كويتي، ونسبته 32.9%، ليصل إلى نحو 1.498 مليار دينار كويتي، مقابل 1.127 مليار دينار كويتي، في نهاية عام 2016. في حين بلغ ارتفاع إجمالي الموجودات بنحو 580.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 63.2%، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2016، حين بلغ 918 مليون دينار كويتي. وارتفع بند مدنيو التمويل بنحو 304 مليون دينار كويتي، أي نحو 36.7%، وصولاً إلى نحو 1.132 مليار دينار كويتي (75.6% من إجمالي الموجودات)، مقارنة بنحو 827.9 مليون دينار كويتي (73.5% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، وارتفع بنحو 67.6%، أو نحو 456.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 675.3 مليون دينار كويتي (73.6% من إجمالي الموجودات)، في الفترة نفسها من عام 2016. وبلغت نسبة إجمالي مدنيو تمويل من إجمالي الودائع بنحو 86.1%، مقارنة بنحو 82.5%، وارتفع بند استثمارات متاحة للبيع بنحو 35.4 مليون دينار كويتي، أي بنحو 35.4%، وصولاً إلى نحو 135.2 مليون دينار كويتي (9% من إجمالي الموجودات)، مقارنة مع نحو 99.8 مليون دينار كويتي (8.9% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2016، حين بلغ بنحو 79.9 مليون دينار كويتي (8.7% من إجمالي الموجودات). ونشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب إجمالي حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغ قيمته 292.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 28.3%، لنصل إلى نحو 1.324 مليار دينار كويتي، مقارنة بنحو 1.032 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2016. وحققت ارتفاعاً بنحو 499.5 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نحو 60.5% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية الفترة نفسها من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي للمطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 88.4%،

من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، حيث ارتفع الربح التشغيلي للبنك بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 2.6 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الفائت. وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية للبنك بنحو 6.7 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 16.8 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 10.1 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2016، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم مكونات الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات تمويل بنحو 5.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 13 مليون دينار كويتي، (وتشكل نحو 77.5% من إجمالي الإيرادات) مقارنة مع نحو 7.2 مليون دينار كويتي، (نحو 71.6% من الإجمالي)، وارتفع بند صافي إيرادات الاستثمار بنحو 549 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 2.3 مليون دينار كويتي، بنحو 1.7 مليون دينار كويتي، وارتفع، أيضاً، بند صافي الأرباح والعوامل بنحو 346 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى 1.1 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 802 ألف دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، إذ بلغ ارتفاعه نحو 777 ألف دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 8.3 مليون دينار كويتي، مقارنة مع نحو 7.5 مليون دينار كويتي، وشمل الارتفاع جميع بنود المصروفات التشغيلية، ما عدا بند الاستهلاك الذي حقق انخفاض بنحو 173 ألف دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 49.2%، بعد أن كانت بنحو 74.2%، وارتفع بند مخصص انخفاض القيمة بنحو 3.8 مليون دينار كويتي، عندما بلغ بنحو 5.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، عندما بلغ بنحو 2.2 مليون دينار كويتي. وهذا يفسر ارتفاع هامش صافي الربح إلى نحو 15% للأشهر الستة الأولى من العام الحالي، مقارنة بنحو 4.5%

هناك مصروفات أصبحت مستحقة لكنها لم تصرف فعلاً وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيراً

قال تقرير الشال الأسبوعي إن وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة أشار إلى استمرار الانخفاض في جانب الإيرادات -«الشال»- أن إن صافي أرباح بنك وربة بعد خصم الضرائب -«صافي أرباح»- بنحو 2.5 مليون دينار، مضيقاً أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 2.1 مليون دينار.

وتشير وزارة المالية في تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، لغاية شهر أغسطس 2017، والمنشور على موقعها الإلكتروني، إلى استمرار الانخفاض في جانب الإيرادات، حتى 2017/08/31، أي الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية 2017/2018، بلغت جملة الإيرادات المحصلة بنحو 5.725 مليار دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 42.9% من جملة الإيرادات للفترة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة بنحو 13.344 مليار دينار كويتي، وفي التفاصيل، بلغت الإيرادات المحصلة، حتى 2017/08/31، نحو 5.304 مليار دينار كويتي، أي بما نسبته نحو 45.3% من الإيرادات التشغيلية المقررة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، والبالغة بنحو 11.711 مليار دينار كويتي، وبما نسبته نحو 92.7% من جملة الإيرادات المحصلة، وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي نحو 47.5 دولار أمريكي خلال فترة الـ 5 شهور، وتم تحصيل ما قيمته نحو 420.5 مليون دينار كويتي، إيرادات غير نفطية، خلال الفترة نفسها، وبمعدل شهري بلغ نحو 84.1 مليون دينار كويتي، بينما كان المعدل في الموازنة، للسنة المالية الحالية، بكاملها، بنحو 1.634 مليار دينار كويتي، أي أن التحقق سيكون أدنى للسنة المالية، بنحو 624.3 مليون دينار كويتي، عن ذلك المقرر. وكانت اعتمادات المصروفات، للسنة المالية الحالية، قد قدرت بنحو 19.9 مليار دينار كويتي، وصرف فعلياً -«طبقاً للضرورة»- حتى 2017/08/31، نحو 5.236 مليار دينار كويتي، بمعدل شهري للمصروفات بلغ نحو 1.047 مليار دينار كويتي، لكنها تنصح بعدم الاعتماد بهذا الرقم، لأن هناك مصروفات أصبحت مستحقة، لكنها لم تصرف، فعلاً، وسوف يرتفع مستوى الإنفاق كثيراً عند إجراء التسويات في الشهر الأخير من السنة المالية ومن ثم في

الحساب الختامي. ورغم أن النشرة ذهب إلى خلاصة، مؤداها أن الموازنة، في نهاية الـ 5 شهور الأولى من السنة المالية الحالية، قد حققت فائضاً بلغ نحو 488.938 مليون دينار كويتي، قبل خصم 10% من الإيرادات لصالح إحتياطي الأجيال القادمة، إلا أننا نرغب في نشره من دون النصح باعتداه، إذ نعتقد أن رقم الفائض سوف يتحول إلى عجز، في نهاية هذه الشهور الخمسة، ومع صدور الحساب الختامي، ورقم العجز يعتمد أساساً على أسعار النفط وإنتاجه لما تبقى من السنة المالية الحالية أي الـ 7 شهور القادمة، ويتوقع له أن يراوح ما بين 4.5-5 مليار دينار كويتي عند صدور الحساب الختامي.

نتائج بنك وربة - النصف الأول 2017

أعلن البنك عن نتائج أعماله، للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي أرباح البنك -«بعد خصم الضرائب»- بلغ بنحو 2.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 455 ألف دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2016، أي أن البنك استمر في أدائه الموجب وتحقيق نمو في أرباحه بنحو 2.1 مليون دينار كويتي. ويعود الفضل إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى

